حقوق الإنسان في الحضارات والمجتمعات القديمة

1- الحضارة اليونانية:

يرجع تأريخ الحضارة اليونانية إلى عام 1200 قبل الميلاد. وهي حضارة تمتاز بالفكر الفلسفي والسياسي، فقد كثر فيها علماء الفلسفة والسياسة والقانون. ومن أبرز المفكرين اليونانيين الذين اهتموا بالسياسة وحقوق الإنسان: صولون وبروكليس.

صولون: شاعر حكيم من حكماء اليونان السبعة عاش مابين القرنين السادس والسابع قبل الميلاد وهو سياسي لامع، أنتخبه أهل أثينا حاكم لها، قام بإصلاحات تشريعية حيث أصدر قانون عرف بإسم قانون (صولون) عام 594 ق. م ومن أبرز ما جاء في هذا القانون إلغاء استراق المدين المعسر، ووضع نظام للتركات بموجبه أعطت المرأة بعض الحقوق الأرثية، وألغيت بموجبه قاعدة حصر الإرث في الابن الأكبر، وأحل محلها قاعدة تقسيم التركة.

إلا أن هذا القانون أبقى نظام الطبقات السائد في المجتمع، وحرم طبقة الرقيق من المشاركة السياسية.

أما بروكليس صاحب العهد الذهبي (499–425) ق.م، وهو واضع ما أسماه بالنظام الديمقراطي، حيث دعا إلى أن يحكم الشعب نفسه وإلى أن يعيش جميع المواطنين متساوين. لهم

نفس الحقوق سواء كانوا فقراء أم أغنياء. وهو صاحب المقولة الخالدة "كثيرة هي المعجزات في الدنيا، لكن الإنسان أعظمها "والجدير بالذكر أنه يدخل في عداد الرواد الذين أدركوا حقيقة كون الإنسان مخير أكثر من أن يكون مسير "هذا المدرك الذي يعد دوماً عنصر جوهري في مضمار حركة التأريخ البشري وتطوره. غير أن ديمقراطية بروكليس أبقت العبيد خارج نطاق الحرية والمساواة.

وفي التقاليد الإغريقية فأن التأكيد على العدالة وأحترام القانون تعبير عن مدى صلاحية المجتمع ومقياس لفضائله. ويرى أفلاطون أن أول ما تعنى به حكومة الجمهورية هو أن تكمل السعادة للمحكومين وأن تهبهم الصحة والرضى.

أما أرسطو فأنه أكد على المثل العليا للدولة في سيادة أحكام القانون والعدالة والتعليم. وأن الدولة وجدت لصالح الإنسان ولم يوجد الإنسان لصالح الدولة، فما ولد الإنسان ألا ليُسعد.

ورغم التشريعات اليونانية والمدارس الفلسفية اليونانية إلا أن سكان الإغريق القدماء ينقسمون إلى ثلاث طبقات:

أ- طبقة المواطنين لهم الحق في المشاركة في الحياة السياسية للمدينة وفي الشؤون والوظائف العامة.

ب-طبقة الأجانب المقيمين في المدينة وهي محرومة من المساهمة في الحياة السياسية رغم كون أعضائها أحرار.

ج-طبقة الأرقاء تأتي في أدنى السلم الإجتماعي وهذه الطبقة لا تدخل في حساب المدينة الإغريقية مطلقاً كون الرقيق عندهم ملكاً لسيده.

2- الحضارة الرومانية:

لقد عمرت الحضارة الرومانية أربعة عشر قرناً، من تأسيس مدينة روما في القرن الثامن قبل الميلاد إلى القرن السادس الميلادي. وخلال هذه الفترة الزمنية الطويلة لم يكن واقع حقوق الإنسان وحرياته ثابتاً. ففي البداية يلاحظ وجود ظواهر مشابهه لما عرفناه من حقوق الإنسان في الحضارة اليونانية، فقد عرفت روما نظام الطبقات، وكانت الطبقة العليا هي التي لها حقوق المواطنة، أما الباقون فكانوا من العبيد، ومن الفقراء الذين حرموا من الحريات والحقوق السياسية والذين أخضعوا إلى الرق والعبودية لعجزهم عن الوفاء بديونهم، وكان للعائلة رئيس يمتلك سلطة مطلقة على أفرادها، وهو الزوج، فالزوجة كانت ملكاً لزوجها، والأطفال محلاً للرهان والبيع من قبل آبائهم.

والحضارة الرومانية توصف بأنها حضارة عسكرية وحضارة قانون. أما أنها عسكرية فلتوسعها بالقوة مع مرور الزمن وتعدد

ولاياتها، وتعدد الشعوب التي كانت تحت سيطرتها وقد رافق هذا التوسع وجود تميز بين المواطن الروماني وبين غيره في رعايا الإمبراطورية حيث كان يخضع كل منهم لقانون خاص به، الأمر الذي يتنافى مع مبدأ المساواة أمام القانون.

وقد وضع الإمبراطور الروماني 212م حداً لهذا التميز، بنشر مرسوم منح بموجبه رعايا الإمبراطورية كافة صفة المواطنين الرومانيين، وأخضعهم لقانون موحد.

فنشأ قانون الشعوب المستند إلى جميع الأعراف وقواعد العدالة المرتكز على فكرة القانون الطبيعي. هذه الفكرة التي كان الروماني شيشرون (106– 43) ق.م أول من أبرز معانيها حيث دعا إلى إزالة الفوارق التي تتعلق باللغة والعرق وقد شهدت الإمبراطورية الرومانية بزوغ فجر المسيحية التي أكدت في تعاليمها على كرامة الإنسان باعتبار أن الله هو الذي خلقه، ودعت إلى المساواة بين الجميع أمام الله تعالى وإلى تحرير العبيد.

تعتبر الحضارة الشرقية كالصينية والهندية من الحضارات التي إهتمت بحقوق الإنسان والعلاقات الإنسانية إذ جعلت هذه الحضارات إرتباطاً وثيقاً بين التعاليم الدينية والنظرة إلى الإنسان وحقوقه.

فالهندوسية ظهرت في الفترة 150- 130 قبل الميلاد وأنتشرت من الهند إلى مناطق ومجتمعات جنوب شرق آسيا.

إستندت في قوانينها الخاصة بحقوق الإنسان إلى بعض النصوص المقدسة الخاصة بها وهي النصوص التي نسبت إلى براهما (الآله الهندوسي) وإلى أعماله المرتبطة بالخلق.

ومن الهند أنطلق بوذا (560–480) ق.م الذي لم يدع ديناً وإنما حلولاً عملية للحياة، وأنتشرت تعاليمه في الصين واليابان وجنوب شرق آسيا، فقد جاء في تعاليمه الكثير من مبادئ المساواة والحرية ونشر العدالة، ويرى بوذا... أن لا فرق بين جسم الأمير وجسم المتسول الفقير وكذلك لا فرق بين روحيهما.

أما في الصين فقد تجلت حكمة كونفوشيوس (550–479) ق.م في نشر العدل والدعوة إلى الإخاء العالمي والأمن والسلام بين الناس، وشدد على خدمة الإنسان للإنسان أياً كان، ويرى أن الظلم رذيلة الرذائل.

ونادى بسيادة الأمة وأعتبرها مصدر السلطة مع اعترافه بمبدأ الحق الإلهي للأباطرة ولكنه قرن استمرارهم في السلطة برضى الشعب عنهم وحرم الاستبداد، وأجاز استخدام السلاح ضدهم.

أما تلميذه مانشيوس فقد أكد على أن سلطة الإمبراطور تمارس بموجب تفويض من الشعب وللشعب حق إختيار خليفة له، ويفقد الإمبراطور حقه إذا فقد ثقة الشعب.

4- الحضارة المصرية:

أن مصر بلد ذو حضارة من أعرق حضارات العالم القديم، جرب عليها دول لها نظم مختلفة، نظم إختلفت بإختلاف الزمان والمعتقدات، وتباينت أشخاص وأساليب حاكميها، عاشت مصر خلالها مع العدل تارة، وعانت من الظلم والاستبداد مرات، فقد خضعت مصر لحكام الفراعنة والهكسوس والرومان حتى فتحها المسلمون في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب (رض) ففي عهد الحكام الفراعنة مرّ في ثلاث مراحل: مرحلة الدولة الفرعونية القديمة، ومرحلة الدولة الوسطى، ومرحلة الدولة الفرعونية الحديثة.

في الدولة الفرعونية القديمة كان الحكم ملكياً مطلقاً يقوم على فكرة إلوهية الملك الذي يلقب بالفرعون، ويعد سيد الأرض ومن عليها، فلم يكن من حق الشعب أن يشارك بأي حال من الأحوال

في أدارة شؤون الحكم وإنما على جميع أفراد الشعب السمع والطاعة. ولم يكن للشعب أي حقوق في هذه المرحلة.

ونتيجة للثورة الشعبية على الظلم، قامت الدولة الفرعونية الوسطى وقد وضع ملوك هذه الدولة نصب أعينهم العدالة كأساس للحكم فظهرت قاعدة " العدل أساس الملك " ولم يعد الملك ذلك الآله الذي يعتمد على آبائه الآلهة في حكمه للبشر.

أما في الدولة الفرعونية الحديثة فقد عادت بنظام الحكم إلى سيرته الأولى كما كان في الدولة القديمة، حيث لقب الحاكم بالفرعون وأصبح ملكه مطلقاً، واجتمعت في يده كل السلطات الدينية والزمنية ولم يعتبره المصريون ملكاً مؤلهاً فحسب وإنما أدعى هو أنه إله.

وقد وردت سيرة هذا الحاكم بتفصيل طويل في القرآن الكريم. وتعرضت مصر لغزو الهكسوس في نهاية الدولة الفرعونية الوسطى وحكموها لفترة تصل إلى مائة عام أو يزيد، وقعت أحداث قصة نبي الله يوسف عليه السلام حين وصف حاكم مصر وقتئذ بالملك، ولم يطلق عليه مسمى (فرعون).

وكان المجتمع المصري في ذلك العهد ينقسم إلى ثلاث طبقات:- طبقة الحكام (الملأ) وطبقة الفقراء من أصحاب الحرف الزراع، ثم طبقة الرقيق.

ولا شك أن حال أفراد الشعب قد تبدل إلى ما هو خير في الفترة التي آلت الوزارة فيها إلى نبي الله يوسف عليه السلام حيث أصبح يوسف عليه السلام عزيز مصر.

ألا أنه بعد وفاته أشتد ظلم الهكسوس للمصريين فثاروا على حكمهم وأسسوا حكماً وطنياً فرعونياً وهو بداية الدولة الفرعونية الحديثة التي أشرنا إليها سابقاً.

5- حضارات بلاد الرافدين- العراق:

تعتبر حضارات وادي الرافدين أقدم الحضارات البشرية وأولها إهتماماً بحقوق الإنسان، وتعتبر الوثائق السومرية من أقدم الوثائق التي إهتمت بحقوق الإنسان والتي كان القانون والعدالة والحرية من أساسيات الفكر العراقي القديم منذ أن بدأ التدوين (الكتابة) بالألف الثالث قبل الميلاد.

حيث وردت كلمة حرية (أماركي) في نص سومري الأقدم وثيقة عرفها العالم القديم تشير بصراحة إلى أهمية حقوق الإنسان وتأكيدها على حريته وبرفضها كل ما يناقض ذلك.

وبعد انقضاء الألف الرابع قبل الميلاد، وحينما نمت قرى العراق الأولى وصارت مدنها عامرة تعقدت فيها الحياة وتشابكت مصالح السكان والمعبد والكهنة، كان لابد من تشريعات لحماية الفرد في المجتمع وتنظيم أمور الحياة في الدولة المدنية فوضعت الإصلاحات الاجتماعية أعقبتها قوانين وشرائع وفي جميعها كان للمرأة نصيب كبير.

فقد وضع الملك السومري أوروكاجينا حاكم سلالة لكش عدداً من الإصلاحات الاجتماعية لتنظيم حياة الأسرة والمحافظة على مكانة المرأة واستقلاليتها في مجتمع المدنية السومرية.

وفي شريعة أورنمو مؤسس سلالة أور الثالثة السومرية عدد من المواد القانونية تعالج حقوق المرأة غير المتزوجة والمرأة المتزوجة والمرأة المطلقة... ولم تغفل شريعة لبت – عشتار (خامس ملوك سلالة ايسن واشنونا (1934–1924ق.م) المرأة وشؤونها العائلية.

وتحتوي شريعة حمورابي (1792–1750 ق.م) الشهيرة على أكثر من 30 مادة قانونية تعالج شؤون المرأة والأسرة من زواج وطلاق وارث وتبنى.

وتعتبر شريعة حمورابي العاهل البابلي التي أصدرها في السنة الثلاثين من حكمه الذي دام للفترة (1792–1750) قبل الميلاد أشهر القوانين التي إهتمت بحقوق الإنسان بعد أعادته توحيد وادي الرافدين بدولة واحدة.

وقد استند حمورابي في شريعته إلى ما كان سائداً من أعراف وقوانين سابقة لزمانه سواء كانت سومرية أم بابلية ألا أنه عمل على جمعها وتنقيتها وتعديلها لتلائم مجتمع الدولة الموحدة الجديدة الواسعة الأرجاء، وقد دون حمورابي مواد شريعته على عدد من المسلات الحجرية ورُقَم الطين ووزعها على أمهات مدن العراق القديم آنذاك مثل نفر وأور والوركاء وسبار وأشور إضافة إلى العاصمة بابل.

تتألف شريعة حمورابي من 282 مادة قانونية مدونة باللغة البابلية والخط المسماري وتقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية: هي المقدمة والمتن والخاتمة وينتهي قسمها الأعلى بنحت بارز للآله شمس اله العدل وأمامه حمورابي واقف بخشوع.

واحتوت شريعة حمورابي بموادها المختلفة على قضايا تتعلق بالقضاء والشهود والسرقة والنهب وشؤون الجيش والزراعة والقروض كما أن هناك مواد عديدة تعالج الشؤون العائلية من

زواج وطلاق وارث وتبني وتربية وكل ماله علاقة بحياة الأسرة وهناك مواد خاصة بالعقوبات والغرامات.

وفي المقدمة المطولة التي أستهل بها حمورابي شريعته نلتمس بوضوح حرصه على سعادة المجتمع البابلي ورفاهيته وسيادة القانون والنظام وتأكيده على أنصاف المظلوم وحماية حقوق الضعيف والأيتام والأرامل والضرب على أيدي المستغلين والمرتشين من الموظفين والجُباة والآمرين في الجيش.

وكان في بلاد وادي الرافدين العديد من القوانين وأحكام المحاكم التي عثر عليها في هذه البلاد ومنها.

- 1- قانون حمورابي ملك بابل (1792 1750) ق.م والذي اكتشفته بعثة أثرية فرنسية في منطقة الهضاب الواقعة إلى الشرق من مدينة بابل وهو منقوش على نصب حجري، ويُعرف حمورابي بنفسه في مقدمة قانونه بأن اسمه حمورابي، والذي يعني الأمير الذي يخاف الله، وأن السماء نادته من أجل الشعب وإرضائه وأنه يُقيم العدل في الأرض يقتلع جذور الشر والأشرار حتى لا يضطهد القوى الضعيف.
- 2- قانون أُشنونا: الذي تم اكتشافه عام 1945 ونشرت ترجمته عام 1984 وتظهر فيه التفرقة بين الرقيق الأجنبي والرقيق

البابلي، حيث كان رقيق البابليين مؤقتاً وهو أشبه ما يكون بالعقوبة، أما رق الأجانب فهو دائم ألا إذا أعتقه سيده، وتشير القوانين أن الناس في بابل متساوون لا فرق بينهم وأن الطبقات المشار إليها بين الأحرار والعبيد، ناجمة عن التفرقة بين البابلي والأجنبي.

وبهذا يكون العراقيون القدماء قد سبقوا غيرهم من شعوب المنطقة بحوالي ألف سنة في وضع الإصلاحات والقوانين التي تحفظ للفرد حريته وحقوقه وأمنه.